

## شهرية الاجماع

### اصلاح الاداة الحكومية

#### ضرورة يقتضيها السعي لتحقيق الاهداف القومية

الحكم النظام البرلماني في رقيه ، وسرعته ، وسروته . بل لم تتفق مع أوضاعه ، وإن كنا لا ننكر ما للنظام البرلماني نفسه من أثر بعيد المدى في مضاعفة العلة وزيادة الحرج ! وكنا يعلم أن المجترا هي مهد النظام البرلماني الحديث ، ومنها انتقل إلى فرنسا ، ثم انتشر في معظم الدول الأوروبية . غير أن فرنسا عندما اقتبست هذا النظام أقامته على أدواتها الادارية القديمة التي صاغت لها حكوماتها الاستبدادية ، فكانت النتيجة الطبيعية لذلك هي اضطراب نظامها البرلماني ، وكثرة الثورات فيها ، وتوالي الدساتير ، إذ تعاقب عليها منذ ثورتها الكبرى اثنا عشر دستوراً . وكان هذا أيضاً حظ النظام البرلماني في أكثر الدول التي نقلته عن فرنسا (١) :

وقد كان من جراء هذا الموقف الدستوري الخطير أن توجهت مجاهر العلم صوب النظم الادارية ، فكان التنظيم الاداري العلمي في الدول العريقة والفتية على السواء ، وخاصة بعد إذ تبين أن الاضطرابات العنيفة التي اتت النظام البرلماني ، ودفعت بعض الأمم إلى خنقه واستبدال النظام الدكتاتوري به ، إنما كان مرجعها كلها لا إلى جوهر الديمقراطية ، بل إلى فساد الهيئة التنفيذية ، واختلال أساليب التعاون بينها وبين الهيئة التشريعية .

كانت السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، مندججة بعضها في بعض ، لا يميزها خط واضح . ثم أخذت تنفصل رويداً رويداً حتى ظهرت « نظرية فصل السلطات » فطبقتها كل دولة بما يلائم ظروفها التاريخية . وبمقتضى النظرية الجديدة أصبح ، بمرور الزمن ، لكل سلطة كيائها الخاص ، ونظمتها الذاتية ، واستقلالها المحترم . ولكن ليس معنى ذلك أنها باتت بمنزلة عن السلطتين الآخرين ، إنما هو توزيع عملي للوظائف الرئيسية للدولة الحديثة ، أمثلته الضرورات ، وأوحته التجارب الشاقة الطويلة بقصد الوفاء الدقيق بالالتزامات الكثيرة المتبادلة بين للدولة والرعية ، وفي سبيل دعم أسس المجتمع الصالح الذي مازالت الانسانية تهرق دماءها الغالية على مذبحه ، وتجعله أبداً مثلها الأعلى الموموق .

إلا أن الأمم التي اقتبست الحياة البرلمانية ظنت أنها بلغت ذروة الكمال في نظم الحكم ، وأصبحت دون منال شهوات الحكام وأخطأهم . فانصرفت عنايتها إلى هذه الحياة البرلمانية وحدها ، وشغلت بها عن الهيئة المتممة لها ، والتي ابتدعت من أجلها ، ألا وهي : السلطة التنفيذية . ولهذا السبب لم تجار أداة

(١) انظر بحث « اصلاح الاداة الحكومية والادارية في مصر » للدكتور محمد عبد الله العربي بك « مجلة القانون والاقتصاد » مايو (١٩٣٤) .

## شهرية الاجتماع

وقد تخلفت مصر ، في هذا السبيل ، عن سائر الدول المتحضرة تخلفا واضحا ، أدى بها إلى هذا الجود السياسي والاجتماعي المزعج . فقد ابتليت إدارتها الحكومية بتعقيدات لا حصر لها نظرا إلى ما لابس تاريخ البلاد من اضطرابات وتفاعلات شتى .

وقد كان من الواجب بعد إذ حصلنا على استقلالنا عام ١٩٢٢ ، أن يفكر ولاة الأمر في مقابلة هذا التغيير السياسي بتغيير إداري يلائمه ، غير أنهم شغلوا بالجهاد الوطني وحده ، وفاتهم أن الإصلاح الداخلي ، وفي مقدمته الإصلاح الإداري ، هو الدعامة الحقيقية التي يقوم عليها استقلال صحيح !

ولا نقالي إذا قلنا إن أدواتنا الحكومية الحاضرة ، التي يتكىء عليها الاستقلال ، يرجع تاريخها إلى أيام الاحتلال! ... فبعد أن انتهت الثورة العراقية ، ورسخ الانجليز أقدامهم في مصر ، أدركوا ، وأدرت الحكومات التي تألفت في عهدهم ، أن للشعب المصري روحا قوية تكن ولكن لا تموت أبدا : روحا سامية لا تسهل مقاومتها وإن كان يسهل مداورتها ، لأنها روح الفطرة السليمة ، والطبع المستقيم الصريح . ولذلك عمدوا منذ بدء الاحتلال إلى مخدر الإصلاح الظاهري يسكنون به نفوس الشعب المتعطش إلى الاستقرار ، والعدالة ، والكرامة ، وفصدر قانون أول مايو سنة ١٨٨٣ ، بناء على اقتراحات مبعوثهم الأول اللورد دوفرين ، متضمنا الكلام عن (١) مجالس المديرية (٢) مجلس شورى القوانين (٣) مجلس شورى الحكومة (الذي لم يؤلف من بعد) . ويعتبر هذا القانون أساس الاداة الحكومية القائمة اليوم بفض النظر عن التعديلات الجزئية ، السطحية ، التي أدخلت عليه في فترات مختلفة . فما زال الوزراء — كما كانوا — يركزون في أيديهم كل الاختصاصات

وقد كانت الولايات المتحدة أسبق الدول جميعا إلى إصلاح « جهازها » الإداري برمتها ، إذ أنشأت عام ١٩١٠ « لجنة الاقتصاد والكفاءة » لهذا الغرض . وفي سنة ١٩١٢ وافق البرلمان الأمريكي على جعل تلك اللجنة دائمة « لأن معضلة الحصول على أداة حكومية صالحة ليست من المسائل التي تعالج دفعة واحدة ، بل هي مستمرة الوجود ، دائمة التجدد » .

وكانت انجلترا أولى الدول في الاهتمام « بهيئة الخدمة المدنية » — أي هيئة موظفي الحكومة — خاصة ، فشكلت عام ١٨٥٣ لجنة تريفيان - نورث كوت التي كان من نتائج أعمالها صدور مرسوم ٢١ مايو ١٨٥٥ الذي نص على ضرورة « التفوق في الاختبار كأساس للتوظيف » ، ثم مرسوم ٤ يوليو ١٨٧٠ الذي يعتبر إلى وقتنا هذا دستور الخدمة المدنية في بريطانيا . غير أنه لم تكف تضع الحرب العظمى الماضية أوزارها حتى حذت بريطانيا حذو الولايات المتحدة ، فأنشأت « لجنة الاداة الحكومية » Machinery of Government Commitee التي عهد إليها فحص الجسم الإداري كله .

وقد لحقت بالولايات المتحدة وانجلترا في هذا السبيل ، أمم أخرى كثيرة ، حتى فرنسا التي حفل تاريخها السياسي والدستوري بتقلبات عيفة لم تشذ عن القاعدة . وقد أهاب العلامة هنري شاردون ، المستشار بمجلس الدولة ، بمواطنيه قائلا : « إن البرلمان ليس إلا نصف الديمقراطية بل قد لا يكون نصفها الأهم ؛ إذ أن الديمقراطية تقوم على دعامتين : إحداهما أداة سياسية ، قائمة على الأكثرية العددية ، ومشرقة على الشؤون العليا للدولة ، ومتغيرة حسب نتائج الانتخاب . والأخرى أداة إدارية ، قائمة على حسن الاختيار ، لتيسير الحياة اليومية » .

## شهرية الاجتماع

على الوزراء وأعضاء مكاتبتهم يكاد يشمل كل رؤساء الادارات ومن فوقهم ومن تحتهم من الموظفين . فهذه مشروعات تحيا ثم تموت ، ثم تبعث من جديد يوم يؤذن لها بالنشور . وهؤلاء موظفون يعينون اليوم ، ويرقون ، ثم تدول دولتهم فاذا بهم في آخر الصفوف مستذلين إن لم يقذف بهم إلى عرض الطريق ! . . . . . وهنا يحلولى أن أستعير كلمة لخلافة لسياسى مصرى معروف ، قال فيها : « ليس للسياسة ضمير فى أى بلد من بلاد العالم . أما فى مصر فليس لها عقل أيضا » !  
ويحزنى أن أقول إن كل ما ننشده اليوم لمصر من آمانى ، وما نعتده عليها من آمال كبار جسام ، لا يمكن أن يتم كما نريد ونشئها وأداتها الحكومية كما هى لسبب بسيط هو . . . . . أن النقيضين لا يجتمعان !

### محمد عبد الرحيم عمير

الملتقة بوزاراتهم ، كأنهم رجال إدارة — أى موظفون — لا « رجال سياسة » كما يقتضى الوضع البرلمانى السليم ، وما زالت تئن البلاد تحت وطأة النظام اللامركزى الصورى الذى أنشأه الاحتلال !  
أما مسائل الموظفين فأمرها أعجب ما يقال ، إذ كنا بدأنا ، منذ أواخر عهد إسماعيل ، الاقتباس فيها من أحدث أنظمة الغرب ، ولم يلبث ما اقتبسناه أن انهار وذاب ، وعلى الأخص بعد قيام الحياة البرلمانية !  
ومن أخطر مظاهر أداة الحكم فى مصر ، بل أخطرها على الإطلاق ، ارتباطها بحيل السياسة . فحين تحل بنا أزمة سياسية سرعان ما تتقف « الآلة الحكومية » ، وتتعلل الاعمال العامة الحيوية التى من شأنها الدوام . وبدل أن يقتصر التغيير ، من عهد إلى عهد ،